التضـخـم الخليـجي العام (بإستثناء مجموعة السكن)*

المعدل العام للتضخم يرتفع بنسبة 1.1% على مستوى مجلس التعاون الخليجي في شهر مارس 2020م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

ارتفعت أسعار المستهلكين لدول مجلس التعاون (باستثناء السكن) في شهر مارس 2020م، مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق بنسبة بلغت 1.1%، (معدل التضخم للإتحاد الأوروبي 1.4%).

حيث شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعًا بنسبة 3.6%، ومجموعة التبغ 3.4%، وكلاً من مجموعة النقل ومجموعة التعليم 1.2 % لكل منهما، ومجموعة المطاعم والفنادق 0.6%، ومجموعة الأثاث والتجهيزات المنزلية 0.4%، ومجموعة الصحة 0.2%، ومجموعة الملابس والأحذية 0.1%، في المقابل انخفضت أسعار مجموعة الثقافة والترفيه بنسبة –5.5%، ومجموعة الاتصالات –0.4%، ومجموعة السلع والخدمات المتنوعة –0.1%.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون فقد وصل معدل التضخم باستثناء السكن في كلٍ من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية إلى 3.0% و2.1% على التوالي.

في المقابل انخفضت الأسعار في دول المجلس الاخرى؛ سلطنة عمان (–0.1%)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (–0.2%)، ودولة قطر (–0.3%)، ومملكة البحرين (–0.7%).

معدلات التضخم للمجموعات الرئيسية (%) للرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجلس التعاون الخليجي، مارس 2020م

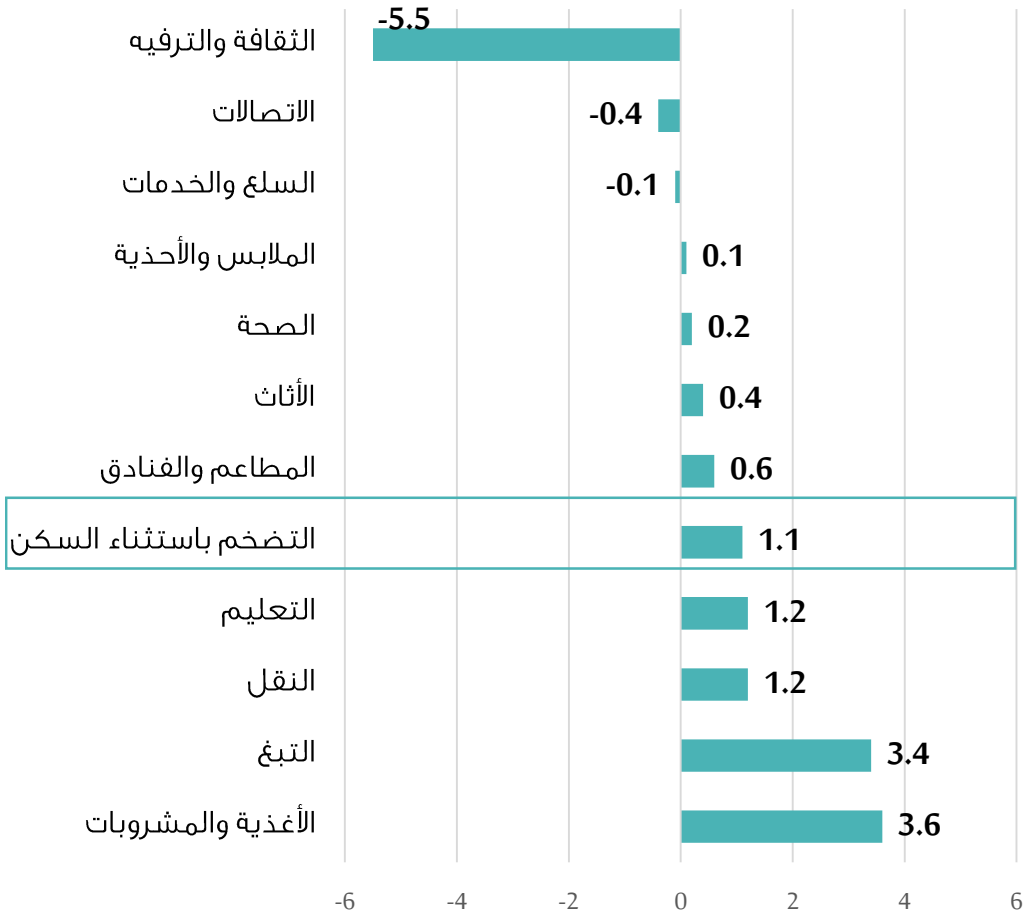

معدلات التضخم لأسعار المستهلك باستثناء السكن (%) مارس 2020م

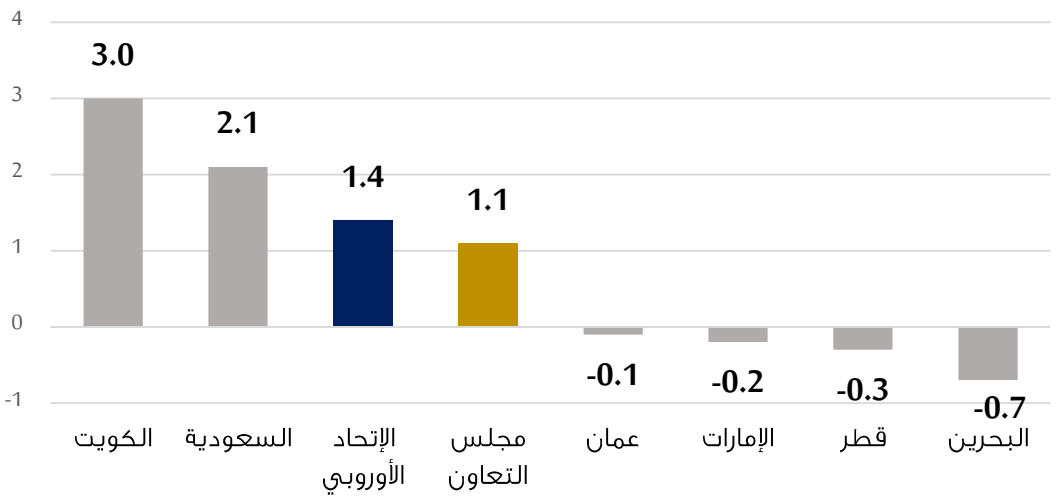

* المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يُجّمع مقياسا للتضخم يمثل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ويستثني هذا الرقم المجمع مجموعة "السكن، والمياه والكهرباء والغاز والأنواع المرتبطة الأخرى" من المؤشرات الوطنية لدول المجلس باعتبارها غير قابلة للمقارنة بسبب الاختلافات المنهجية التي تعيق بشكل كبير المقارنات بين الدول. الأرقام القياسية الوطنية للدول تم تجميعها في رقم خليجي موحد باستخدام تقديرات تعادل القوة الشرائية لنفقات استهلاك الأسر الوطنية.